

Distr.: General  
18 September 2012

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢  
البند ١٣ (ز) من جدول الأعمال

### قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2012/L.23)]

٢٨/٢٠١٢ - تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الحادية عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٤٠/٢٠٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٦٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ٥٥/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ٣٢/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة جميعها بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و ٢١٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٧٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلقة جميعها بالإدارة العامة والتنمية وإلى القرارات ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة جميعها بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ ينوه بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الإرشادات فيما يتعلق بالبرامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحكومة والإدارة العامة في مجال التنمية،



وإذ يلاحظ الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى الدول الأعضاء في مجال تطوير القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية والحكومة الإلكترونية والخدمات الحكومية باستعمال الأجهزة المحمولة وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية،

وإذ يشدد على أهمية وجود إدارة عامة شفافة تخضع للمساءلة تشمل الجميع تتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف في سياق عملية التنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالاستنتاجات والتوصيات بشأن الحوكمة العامة والإدارة العامة على الصعيد المحلي من أجل تحقيق النتائج الواردة في تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الحادية عشرة<sup>(١)</sup>، وبخاصة التركيز بوجه خاص على ما تؤديه مشاركة المواطنين وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك التدريب والتعليم لموظفي الحكومة، والتوزيع العادل للموارد من دور في تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي؛

٢ - يعيد تأكيد أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل وللتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع<sup>(٢)</sup>، ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات بهدف تسريع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - يدعو اللجنة إلى القيام، في إطار الأعمال التحضيرية لدورتها الثانية عشرة، بدراسة ما يترتب على ممارسات محددة في الحوكمة العامة الشاملة للجميع المراعية للاحتياجات من آثار في التنمية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق مستويات عالية من النزاهة والشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي وتعزيز الاستفادة من الخدمات العامة على قدم المساواة وإتاحة الفرص للجميع للمشاركة في تسيير الشؤون العامة، ويطلب إلى اللجنة أن تبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنتائج الدراسة في سياق التقرير الذي تقدمه عن دورتها الثانية عشرة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بهدف المساعدة في عملية التحضير للمداورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل:

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، الملحق رقم ٢٤ (E/2012/44).

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ١١؛ وقد ترد أحكام أخرى تتعلق بمشاركة المواطنين في الفقرات ٢٣ (أ) و (هـ) و (ز) من القرار.

(أ) توسيع نطاق التدريب الذي تقدمه عبر شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائط في مجال تنمية القدرات وتعميقه ومواصلة تطوير الدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة التي تتضمن بيانات إحصائية قطرية ودراسات تحليلية ودراسات لحالات إفرادية قطرية بهدف مساعدة البلدان بشكل أفضل في إعادة تعريف مهام إدارتها العامة وإصلاحها وتعزيزها وتجديدها بوجه عام وتقديم الخدمات العامة بوجه خاص، وفقا لاحتياجات تلك البلدان؛

(ب) الاعتراف على النحو الواجب بالمبادرات المبتكرة للدول الأعضاء على صعيد القطاع العام من خلال الترويج ليوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في سياقهما؛

(ج) دعم تطوير شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة من أجل بناء الشراكات ونشر المعارف وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة العامة؛

(د) تقديم المساعدة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٣)</sup> وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمده القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية والخدمات الحكومية باستعمال الأجهزة المحمولة؛

٥ - يدعو الدول الأعضاء والجهات المانحة المؤسسية الأخرى إلى النظر في المساهمة في الصناديق الاستثمارية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بهدف توسيع نطاق برامجها وأنشطة التوعية التي تضطلع بها في مجال بناء القدرات، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٤٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

(٣) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٤) انظر A/60/687.